



ملاحظات موجزة للحلقة النقاشية التي عقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية حول:
إطلاق تقرير التنافسية العالمية لعام 2015 - 2016 في مصر

الأربعاء 30 سبتمبر 2015، 03:00 - 04:30 مساء

المتحدثون:

- أ. د. أمينة حلمي، مدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية
- د. نهال المغربل، مساعد أول وزير التخطيط، والمتابعة والإصلاح الإداري
- أ. سيف الله فهمي، رئيس مجلس الإدارة، المجلس الوطني المصري للتنافسية
- أ. أمينة غانم، المدير التنفيذي، المجلس الوطني المصري للتنافسية

رئيس الجلسة:

د. محمد تيمور، نائب رئيس مجلس الإدارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

النقاط الرئيسية:

• شهد الاقتصاد المصري تحسنا طفيفا في الأداء وفقا لمؤشر التنافسية العالمية لأول مرة منذ خمس سنوات، ليصبح ترتيبه 116 من 140 دولة مقارنة بالمرتبة 119 من 144 في تقرير 2014-2015. ويعد التوصيف الأدق لترتيب مصر للعام الحالي هو الاستقرار النسبي، نظرا لتراجع عدد الدول التي شملها التقرير من 144 إلى 140.

• ويعود تحسن أداء مصر هذا العام إلى تقدم ترتيبها في ركيزتي "المتطلبات الأساسية" و"محفزات الكفاءة"، حيث يرجع التحسن في ركيزة "المتطلبات الأساسية" إلى تحسن البيئة المؤسسية ونوعية البنية التحتية. ويعود تحسن ركيزة "محفزات الكفاءة" إلى تحسن الأداء على صعيدي كفاءة سوق المال وكبر حجم السوق، كما



حدث تحسن طفيف في أسواق السلع والعمل. وجدير بالذكر أن ترتيب مصر لم يتغير فيما يتعلق بركيزة "الابتكار وتطور الأعمال".

- أظهرت مؤشرات البيئة الاقتصادية الكلية بعض التراجع نتيجة ارتفاع معدل التضخم والعجز في الموازنة العامة للدولة، وتدني معدل الادخار القومي. وكذلك انخفضت مؤشرات جودة التعليم الأساسي والجامعي ومؤشرات الصحة. وعلى النقيض، فقد تحسن التصنيف الائتماني السيادي.
- يشير وضع مصر في تقرير التنافسية هذا العام إلى أنه رغم التقدم الطفيف لا يزال هناك شوط طويل من الإصلاحات لابد من الاقتصاد المصري قطعه كي يصبح جزءا من المجتمع الاقتصادي الدولي كاققتصاد تنافسي قادر على جذب الاستثمارات وليس كاققتصاد يعتمد على المعونات. ورغم محدودية المجالات التي يبني عليها التقرير تقييمه، تظل السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة التعليمية من أهم المرتكزات التي يجب أن تشملها الجهود الإصلاحية.
- تتمثل الخطوات الإصلاحية اللازمة في إدارة الاقتصاد في أهمية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية. ولا بد للسياسة النقدية مراعاة المستوى الأمثل لسعر الفائدة الذي يتيح الاقتراض للمستثمرين بتكلفة معقولة، وكذلك مراجعة سياسات سعر الصرف التي أبقّت الجنيه في معزل عن التغير الذي طرأ في أسعار العملات العالمية، فارتفعت قيمته بما يقارب 15 بالمائة أمام سلة العملات، الأمر الذي أدى إلى تدهور الميزان التجاري. ولا بد التأكيد كذلك على ضرورة أن يحدث الإصلاح الاقتصادي في إطار تنموي احتوائي.
- يعد الاستثمار في التعليم من أهم الطرق لنقل الاقتصاد لمراحل متقدمة من التنافسية. فمصر بحاجة إلى إطلاق مشروع قومي للتعليم على غرار مشروع قناة السويس، يستفيد من أخطاء السياسات السابقة ويدرك أن هذه الخطة الإصلاحية هي خطة طويلة الأمد تحتاج إلى استدامة في التنفيذ واتساق في اتخاذ القرارات. ومن الضروري كذلك مراعاة وضوح واستقرار السياسات. على سبيل المثال، أنشئت وزارة التعليم الفني في البداية كوزارة مستقلة ولكنها سرعان ما أدمجت لاحقا ضمن كيانات إحدى وزارتي التعليم. وفي ذات السياق،



تأتي أهمية التدريب، ففي ظل الإصلاحات الجارية لابد من توافر عنصر بشري قادر على مواكبة التغيير في السياسات والقوانين والإجراءات وكذلك على الابتكار والخروج بأفكار خلاقة.

- شملت استراتيجية التنمية المستدامة لمصر 2030 ضمن أهدافها الارتقاء بترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية لتصبح ضمن أفضل ثلاثين دولة، ولأجل هذا وضعت الاستراتيجية بعض الأهداف الفرعية الخاصة بمؤشرات الاقتصاد الكلي، والتعليم والصحة، والابتكار والسياسات القطاعية.

- سيتولى المجلس الوطني المصري للتنافسية عقد سلسلة من اللقاءات لتحليل الآليات اللازمة لرفع أداء الاقتصاد المصري في كل ركيزة من ركائز مؤشر التنافسية، إلى جانب العمل على إصدار مؤشر تنافسية للمحافظات المختلفة للداخل المصري، باستخدام نفس منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي، بحيث تعتمد عليها السلطة التنفيذية لكل محافظة لتحقيق تنافسية المحافظة.

- وفي إطار تحليل وضع مصر بالنسبة لدول الجوار، تشير نتائج مؤشر التنافسية العالمية إلى أنه في حال تطور أداء مصر في ركيزة «المتطلبات الأساسية» مثل المغرب، سترتفع درجات مصر في هذه الركيزة من 3.8 إلى 4.7، وسيتحسن ترتيبها في هذه الركيزة من 115 إلى 55. وإذا تطور أداء مصر في ركيزة «محفزات الكفاءة» مثل الإمارات سترتفع درجات مصر في هذه الركيزة من 3.6 إلى 5.1، وسيتحسن ترتيبها في هذه الركيزة من 100 إلى 17. أما إذا تطور أداء مصر في ركيزة «الابتكار وتطور الأعمال» مثل الأردن، سترتفع درجات مصر في هذه الركيزة من 3.2 إلى 4، وسيتحسن ترتيبها في هذه الركيزة من 113 إلى 40.